جمعية هيئات المحامين بالمغرب
ⵜⴰⵎⵓⵏⵜ ⵏ ⵉⵙⵎⵓⵏⵏ ⵏ ⵉⵎⵓⵙⵏⴰⵡⵏ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ASSOCIATION DES BARREAUX DU MAROC

بـــــلاغ
صادر عن مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب

بتاريخ 2026.06.19 واصل مكتب الجمعية اجتماعه المفتوح بمقرها بالرباط،
وبعد نقاش جاد ومسؤول بخصوص مستجدات المسار التشريعي لمشروع قانون مهنة المحاماة.
وبعد تقييم عميق للتوقف الشامل للخدمات المهنية طيلة الأسبوع وبعد الوقوف على النجاح الكبيرالذي عرفه، والانخراط العفوي لكافة الزميلات الزملاء.
وبعد تسجيل كل المواقف المعلنة عن طريق المسؤول عن وزارة العدل داخل قبة البرلمان وأمام اللجنة، والتي استمر من خلالها في إثارةقضايا هامشية بعيدة عن النقاش المرتبط بقانون المهنة، واستمراره في طرح قضايا مغلوطة وبرؤى غير موضوعية لا تلامس الإشكالات الحقيقية وأسبابها بما أدى إلى تحوير النقاش بشكل مقصود عن القضايا الحقيقية المتعلقة بحصانة المهنة واستقلاليتها وتنظيمها الذاتي ومكانتها ضمن منظومة العدالة، بما يجعل مكتب الجمعية غير مطمئن على مسار المشروع خاصة أمام التفاف وزير العدل ، غير المفهوم وغير المسؤول ، عن التفاهمات التي تمت مع السيد رئيس الحكومة،وكذا التعديلات المقدمة أمام مجلس النواب من طرف مكونات الأغلبية نفسها.
فان مكتب الجمعية يعلن ما يلي :
- يطالب السيد رئيس الحكومة بضمان التوافقات المعلن عنها.
- يحي عاليا التجاوب الراقي لأعضاء مجلس المستشارين في لجنة العدل والتشريع، وتفهمهم لقضايا المحاميات والمحامين ومحاولاتهم الجادة للوصول الى تعديلات تصون المبادئ الأساسية للمحاماة والتنظيم الذاتي للهيئات.
- يوجه التحية إلى الزميلات والزملاء بمختلف هيئات المملكة على الانخراط المسؤول والواسع في تنفيذ قرار التوقف الانذاري عن العمل، وما أبانوا عنه من روح التضامن والالتزام المهني العالي، ويعتبر المكتب أن نسبة الاستجابة المرتفعة لهذا الشكل النضالي قد جسدت بوضوح وحدة الجسم المهني وتمسكه الراسخ بالدفاع عن استقلال المهنة وكرامة المحاماة ومؤسساتها، كما وجهت رسالة قوية الى مختلف المتدخلين مفادها أن المحاميات و المحامين المغاربة موحدون خلف قضايا المهنة المصيرية وثوابتها. ويدعوهم للمزيد من التعبئة واليقظة في هذه الظروف الدقيقة.
- يدعو كافة الزميلات و الزملاء الى الاستمرار في التوقف الشامل والمستمر عن تقديم الخدمات المهنية الى إشعار آخر.

- يبقي على اجتماع المكتب مفتوحا، مع مرابطة جميع أعضائه بمدينة الرباط طيلة يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين، من أجل تتبع تطورات الوضع، وتقييم المستجدات، والاستعداد لاتخاذ و الاعلان عن كل الخطوات النضالية المناسبة التي تقتضيها المرحلة.

عاشت المحاماة قوية وحرة و مستقلة

الرباط في:2026/06/19

جمعية هيئات المحامين بالمغرب

الرئيس النقيب الأستاذ الحسين الزياني

مكتب الرئيس
Cabinet du Président

فيشة توثيقية تحليلية

1. طبيعة الوثيقة:

تصنف هذه الوثيقة كـ "بيان رسمي" أو "بلاغ" صادر عن هيئة مهنية وطنية عليا، يحمل طابعا احتجاجيا وتوجيهيا، ويعكس موقفا جماعيا حاسما تجاه مسار تشريعي حيوي. هي وثيقة إعلانية تهدف إلى إبلاغ الرأي العام والجهات المعنية بمستجدات موقف جمعية هيئات المحامين بالمغرب من مشروع قانون مهنة المحاماة، وتتضمن تقييما لمرحلة سابقة، وتوجيهات للمرحلة القادمة، ومطالب واضحة موجهة إلى السلطات التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى دعوة صريحة للمحامين إلى مواصلة الإجراءات الاحتجاجية. كما أنها تحمل في طياتها قرارات تنظيمية داخلية تخص استمرارية عمل مكتب الجمعية.

2. الجهة المصدرة:

الجهة المصدرة للوثيقة هي "مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب"، وهي الهيئة التمثيلية العليا لمهنة المحاماة في المملكة المغربية. يمثل هذا المكتب مجموع الهيئات المحلية للمحامين (نقابات المحامين) على مستوى التراب الوطني. وقد صدر البيان بتوقيع "الرئيس النقيب الأستاذ الحسين الزياني"، مما يضفي عليه الصفة الرسمية والتمثيلية الكاملة للمهنة.

3. السياق القانوني:

يتجلى السياق القانوني لهذه الوثيقة في المسار التشريعي الجاري لمشروع قانون مهنة المحاماة بالمغرب، والذي يثير جدلا واسعا بين وزارة العدل وجمعية هيئات المحامين. ينبع الخلاف من تباين الرؤى حول قضايا جوهرية تمس استقلالية المهنة وحصانتها وتنظيمها الذاتي ومكانتها الدستورية ضمن منظومة العدالة. الوثيقة تشير إلى "تفاهمات تمت مع السيد رئيس الحكومة" تم الالتفاف عليها من قبل وزير العدل، مما يدل على وجود سياق تفاوضي سابق لم يتم الالتزام به. كما تشير إلى تفاعل مع "مجلس النواب" و"مجلس المستشارين" (لجنة العدل والتشريع)، مما يؤكد أن الوثيقة تأتي في خضم عملية تشريعية برلمانية معقدة وحساسة. الإشارة إلى "التوقف الشامل للخدمات المهنية" تؤكد أن المهنة قد لجأت إلى أشكال احتجاجية قانونية للدفاع عن مطالبها.

4. المحاور الأساسية:

تتمحور الوثيقة حول عدة محاور رئيسية:

* **تقييم المسار التشريعي:** تحليل نقدي لمستجدات مشروع قانون مهنة المحاماة، مع التركيز على موقف وزارة العدل.
* **نقد موقف وزير العدل:** توجيه اتهامات صريحة لوزير العدل بتحوير النقاش والالتفاف على التفاهمات.
* **تثمين العمل الاحتجاجي:** الإشادة بنجاح الإضراب التحذيري السابق والانخراط الواسع للمحامين.
* **المطالبة بالتدخل الحكومي:** دعوة رئيس الحكومة لضمان التوافقات المعلن عنها.
* **الدعوة إلى التصعيد:** قرار مواصلة التوقف الشامل عن العمل إلى إشعار آخر.
* **التعبئة واليقظة:** حث المحامين على المزيد من التعبئة والاستعداد للمرحلة القادمة.
* **الاستمرارية والتتبع:** إبقاء اجتماع مكتب الجمعية مفتوحا لمتابعة التطورات واتخاذ القرارات اللازمة.

5. النقاط الجوهرية:

* **عدم الثقة في مسار المشروع:** تعلن الجمعية صراحة عن عدم اطمئنانها لمسار مشروع القانون، محملة وزير العدل مسؤولية ذلك بسبب "التفافه غير المفهوم وغير المسؤول" عن التفاهمات.
* **اتهام وزير العدل بتحوير النقاش:** تتهم الوثيقة وزير العدل بإثارة "قضايا هامشية" وطرح "قضايا مغلوطة ورؤى غير موضوعية" بهدف تحوير النقاش عن القضايا الحقيقية المتعلقة بحصانة المهنة واستقلاليتها وتنظيمها الذاتي.
* **نجاح الإضراب التحذيري:** تؤكد الوثيقة على النجاح الكبير والانخراط العفوي والواسع للمحامين في التوقف الشامل للخدمات المهنية، معتبرة إياه تجسيدا لوحدة الجسم المهني.
* **المطالبة بتدخل رئيس الحكومة:** توجه الجمعية طلبا مباشرا إلى رئيس الحكومة لضمان التوافقات التي سبق الإعلان عنها، مما يشير إلى محاولة تجاوز موقف وزير العد

Voici une fiche documentaire analytique complète du document fourni :

FICHE DOCUMENTAIRE ANALYTIQUE

Nature du document

Il s'agit d'un communiqué de presse ou d'une déclaration officielle émanant du bureau de l'Association des Ordres des Avocats du Maroc. Daté du 19 juin 2026, ce document fait suite à une réunion ouverte du bureau de l'Association tenue à Rabat. Son objectif principal est d'informer la profession et le public des décisions prises concernant le projet de loi sur la profession d'avocat, d'évaluer les actions de protestation menées, de formuler des revendications claires et d'appeler à la poursuite de la mobilisation.

Organisme émetteur

L'organisme émetteur est l'**Association des Ordres des Avocats du Maroc** (جمعية هيئات المحامين بالمغرب). Cette association représente l'ensemble des avocats et des Ordres des avocats du Royaume. Le communiqué est signé par son Président, le Bâtonnier Maître El Houcine Ziani. L'Association joue un rôle central dans la défense des intérêts de la profession, de son indépendance et de sa dignité face aux pouvoirs législatif et exécutif.

Contexte juridique et politique

Le document s'inscrit dans un contexte de vives tensions autour du processus législatif du projet de loi régissant la profession d'avocat au Maroc. Ce projet est en cours d'examen au Parlement. L'Association exprime une profonde insatisfaction quant à la manière dont le débat est mené, en particulier par le Ministre de la Justice. Elle dénonce une tentative de dévoyer les discussions des questions fondamentales (immunité, indépendance, auto-régulation) vers des sujets jugés marginaux ou erronés.

Précédemment, la profession a mené une grève d'avertissement d'une semaine, jugée très réussie par l'Association. Le communiqué intervient après cette action, dans un climat de méfiance envers le Ministre de la Justice et d'appel au Chef du Gouvernement pour garantir des accords préalables.

Axes principaux

1. **Critique virulente de l'attitude du Ministre de la Justice :** Le communiqué accuse le Ministre de dévoyer délibérément le débat parlementaire, de présenter des vues non objectives et de ne pas respecter les ententes conclues avec le Chef du Gouvernement, ainsi que les amendements proposés par la majorité elle-même. Cette attitude est qualifiée d'incompréhensible et d'irresponsable.

2. **Évaluation positive de la mobilisation professionnelle :** L'Association salue le succès retentissant de la grève d'avertissement d'une semaine, soulignant l'engagement responsable et l'unité des avocats et avocates du Royaume dans la défense de l'indépendance et de la dignité de leur profession.

3. **Appel au Chef du Gouvernement :** Il est demandé au Chef du Gouvernement de garantir les accords précédemment annoncés, suggérant qu'il est perçu comme l'arbitre ou le garant des engagements pris.

4. **Reconnaissance du rôle du Conseil des Conseillers :** Le document exprime une haute appréciation pour la réactivité et la compréhension des membres de la commission de la Justice et de la Législation au sein de la Chambre des Conseillers, saluant leurs efforts pour introduire des amendements protégeant les principes fondamentaux de la profession et son auto-régulation.

5. **Décision de poursuite de la grève :** L'Association appelle l'ensemble des avocats à maintenir un arrêt total et continu des services professionnels jusqu'à nouvel ordre.

6. **Maintien de la mobilisation du bureau :** Le bureau de l'Association reste en session ouverte à Rabat pour suivre les développements, évaluer la situation et préparer de nouvelles actions de protestation si

nécessaire.

Points clés

* **Rupture de confiance** entre l'Association des Ordres des Avocats et le Ministre de la Justice.

* **Revendications fondamentales** : Indépendance de la profession, auto-régulation des Ordres, immunité des avocats et dignité de la profession.

* **Stratégie de pression** : Utilisation de la grève comme moyen de pression sur le processus législatif et l'exécutif.

* **Unité du corps professionnel** : Mise en avant comme force motrice et message fort aux décideurs.

* **Rôle d'arbitrage** sollicité auprès du Chef du Gouvernement.

* **Poursuite de la mobilisation** : La grève est reconduite de manière illimitée, et le bureau reste en alerte maximale.
